(مترجمة)

مجموعة العشرين تعلن عن مشروع جديد للبنية التحتية

اختتمت قمة مجموعة العشرين بإعلان رئيسي واحد، وهو إنشاء ممر اقتصادي يربط الهند والشرق الأوسط وأوروبا عبر السكك الحديدية والبحر. وكشف رئيس الوزراء الهندي ناريندرا مودي ورئيسة المفوضية الأوروبية أورسولا فون دير لاين عن المشروع، وقالا إنّ خط السكك الحديدية سيجعل التجارة بين الهند وأوروبا أسرع بنسبة ٤٠٪. إن "الصفقة الكبيرة الحقيقية"، كما وصف جو بايدن المبادرة، قد تتحدى النفوذ الاقتصادي للصين في المنطقة. ويسعى الرئيس الأمريكي إلى مواجهة مبادرة بكّين الحزام والطريق في مجال البنية التحتية العالمية من خلال تقديم واشنطن كشريك ومستثمر بديل للدول النامية. وكانت التفاصيل قليلة ولكن لم يتمّ تقديم أي التزامات مالية ملزمة، لكن الأطراف اتفقت على التوصّل إلى خطة عمل خلال الستين يوماً القادمة. وكانت الولايات المتحدة تنظر في العديد من مشاريع البنية التحتية لمواجهة مبادرة الحزام والطريق الصينية، لكن لم ير أي منها النور بسبب التمويل والحجم، ويبدو أن هذا المشروع لربط الهند بالشرق الأوسط وأوروبا سينضم إلى القائمة.

لقد شاهدنا من قبل أزمة الطاقة في باكستان

مع خروج الشعب الباكستاني إلى الشوارع احتجاجاً على ارتفاع فواتير الخدمات العامة، أصدرت الحكومة المؤقتة توجيهات لمعالجة هذه القضية على وجه السرعة، على الرغم من العقبات التي يفرضها اعتماد البلاد الشديد على النفط المستورد وعبء الديون الهائل. أعلنت حكومة تصريف الأعمال أن الحلّين للتّغلب على أزمة الطاقة هما ممارسة شعب باكستان ضبط النفس وخصخصة شركات توزيع الكهرباء. لقد انتقدت حكومة تصريف الأعمال حكومة تحريك إنصاف ثم توصّلت إلى الحلول نفسها التي طرحتها!

مصر تحظر النّقاب في المدارس

منعت الحكومة المصرية الطالبات من ارتداء النقاب في المدارس. وجاء في بيان وزير التعليم رضا حجازي، الذي صدر يوم الاثنين ١٢ أيلول/سبتمبر الجاري ونقلته صحيفة الأهرام المملوكة للحكومة، أنّ الطالبات لديهنّ حق في اختيار ما إذا كن سيغطين شعرهنّ في المدرسة. لكن البيان أضاف أن غطاء الشعر لا يمكن أن يغطي وجوههن. وتدور نقاشات حادة في مصر حول ارتداء النقاب في الأماكن العامة والمؤسسات التعليمية منذ فترة طويلة. وتفرض المؤسسات التعليمية المختلفة في البلاد بشكل مستقل حظراً على النقاب. ففي عام ٢٠١٥، فرضت جامعة القاهرة حظراً على النقاب على موظفيها، وهو ما أيّده القضاء المصري في السنوات اللاحقة في عامي ٢٠١٦ و٢٠٢٠ على الرّغم من الطعون.

لقد تم سحب أو رفض مقترحات حظر النقاب التي تمّ تقديمها في البرلمان المصري في السنوات الأخيرة. لقد جرّت الحكومة المصرية البلاد إلى الحضيض بمشاريعها العبثية والاقتراض الذي جعل الاقتصاد أسوأ بدلاً من تحسين الأمور. وفي هذا السياق، فإن التركيز على النقاب هو انحراف عن القضايا الحقيقية في البلاد.